دور المرجعية الدينية في المشهد السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣
مع اشارة خاصة لتظاهرات تشرين

ا.د.حسين عليوي ناصر الزيادي
جامعة ذي قار – كلية الآداب

المقدمة:

في ضوءِ العطاء الفكري الكبير للمرجعية الدينية والمواقف الحاسمة التي امتازت بها يتَعذر على الباحثِ توضيح ادوار المرجعية لمدة زمنية طويلة، غير أن هذا لم يكن مانعاً بقدرِ ما كان حافزاً للولوج في دراسة هذا الموضوع ، وحقيقة الامر ان البحث والاستنتاج عن دور المرجعية الدينية في العراق لا يمكن ان يعطى استحقاقه وحقيقته دون التوسع في البحث ليشمل الاصول الفكرية لطروحات المرجعية وعمقها الفقهي والفكري من مجمل التطورات والاحداث السياسية والاجتماعية بعد عام ٢٠٠٣،وتحليل خطابها الديني والسياسي.

مشكلة البحث: بما اننا ملزمين بمحددات هذه الورقة البحثية سنختصر البحث فقط عن ابرز المواقف التي تبنتها المرجعية ودعت اليها والتي اسهمت بشكل محوري بإحداث تغييرات مهمة على مستوى تحقيق الامن والاستقرار ومنع حدوث الفتنة الطائفية، والمخطط لها عالمياً واقليمياً وستكون وقفتنا استثنائية مع تظاهرات تشرين بوصفها حدثاً حمل شجون الامة وتطلعاتها.

هدف البحث : كان الاساس البحثي لهذه الدراسة هو العطاء الفكري اللامحدود للمرجعية وماصدر عنها من تعليمات عبر الفتاوي والتعليمات والمواعظ ، لذا فقد كان لها الحضور الكبير في هذه الدراسة التي تسلط الضوء بصورة موضوعية وشاملة ومركزة على دور المرجعية الدينية بعد عام ٢٠٠٣.

مدخل

تعد الحوزة العلمية مؤسسة علمية متخصصة في دراسة العلوم الفقهية الاسلامية، واجمعت المصادر التاريخية الى إن الشيخ ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين الطوسي، أول من أسس حوزة علمية بالنجف الاشرف، والسبب الذي دعاه الى ترك سكنه محلة

الكرخ في بغداد والتوجه الى النجف هو كثرة المضايقات التي تعرض لها، ولاسيما بعد وصول طغرل بيك اول ملوك السلاجقة الى بغداد عام ٤٤٧هـ -١٠٢٦م، فقد كثرت الفتن، وراح ضحية تلك الفتن مكتبتان للشيخ الطوسي من أغنى المكتبات في ذلك العصر، التي كانت عامرة بأمهات الكتب المخطوطة، التي قاربت من عشرة آلاف مجلد، ولذلك قرر الذهاب الى الكوفة ثم الى النجف مؤسساً على أرضها النواة الأولى للحوزة العلمية عام ٤٤٨هـ - ١٠٢٧م[1].

ان ابرز ما تتصف به المرجعية الدينية هو العمق الفكري والقراءة الحكيمة للأحداث، والتنبؤ الواقعي بالأحداث، فضلاً عن الزهد في الدنيا، وهذا الامر جعل المجتمع مرتبطاً بها ارتباطاً روحياً قوياً على مر الازمان، ويستجيب سريعاً لما يصدر عنها من توجيهات، على الرغم من انها لاتمتلك أي سلطة تنفيذية، ولاشك ان التوفيق الالهي والعناية الربانية كانت حاضرة في كل توجهات المرجعية لان عملها يستند الى اسس رصينة خالصة لوجه الله تعالى.

ويؤكد تاريخ المرجعية الدينية على انها ومع الاحداث والمواقف القاسية التي مرت بها بقيت صامدة تواصل توعيتها ونشاطها وارتباطها ، فقد أدت أثراً مهما لا علي مستوى المسلمين الشيعة او المسلمين عامة ، بل على المستوى الانساني العالمي، وفي هذه الورقة البحثية محاولة متواضعة من الباحث لتسليط الضوء بشكل مركز على بعض مواقف المرجعية الدينية من التطورات الحالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والذي يمكن اجماله بعدة محاور رئيسة هي:-

اولا: رفض وجود المحتل بعد عام ٢٠٠٣

كان التأكيد على رفض الاحتلال بكل أنواعه من أبرز اولويات المرجعية بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وقد بعثت المرجعية الدينية رسالة الى كل العراقيين أفادت بعدم شرعية الاحتلال عن طريق موقفه الرافض لمقابلة اي من القادة او الجنرالات الامريكان ومنهم الحاكم المدني بول بريمر، كما كان دائم الشعور والتعبير عن القلق من تواجدهم واهدافهم وتدخلاتهم، ولكن المرجعية ترى أنّ المعركة من أجل

استقلال العراق بحاجة إلى العقلانية، وإلى مرجعية سياسية وطنية ودينية، تتضافر جهودهم مع كلّ أطياف الشعب واتجاهاته السياسية والاجتماعية، ومن خلال استخدام الأساليب المتحضرة والديمقراطية والمدنية سبيلاً لتجنيب العراق المزيد من الدماء، وطريقاً لنيل الاستقلال الكامل لكلّ أرض العراق، إذ ترى المرجعية ضرورة أن يعمل كلّ المعنيين بالمسألة الاستقلالية وحركتها الوطنية بكلّ السبل والإمكانات، من أجل إخراج الاحتلال بأقل ما يمكن من الخسائر البشرية والسياسية، وهو راي أسهم في حفظ دماء العراقيين في نهاية المطاف واوصل العراق الى بر الامان عبر مراحل قادتها المرجعية الدينية بكل حكمة واقتدار.

ثانيا: الحفاظ على الدولة بعد عام ٢٠٠٣ :-

حملت المرجعية منذ سقوط النظام البعثي البائد مسؤولية انهيار مؤسسات الدولة العراقية وانعدام الامن والاستقرار وتفاقم الجريمة وتلف الممتلكات العامة حرقاً ونهباً وتدميراً وكانت لها مواقف في هذا الشأن ة تمثل بماياتي :

١-المحافظة على الكيان الاجتماعي وتحريم القتل واخذ القصاص من ازلام النظام السابق بايكال امرهم الى المحاكم المختصة.

٢- المحافظة على املاك الدولة ودوائرها وتحريم بيع وشراء الآثار او تداولها وضرورة عودتها الى المتاحف الذي سرقت منها ، كما دعت المرجعية الى الحفاظ على الممتلكات العامة من المؤسسات الحكومية كالجامعات والمستشفيات والدوائر وغيرها لاعادتها لاحقا الى الجهات الحكومية المختصة .

٣- تحريم استغلال الابنية الحكومية والمقرات التابعة للنظام السابق من قبل أي جهة، واحالة كافة الامور الى القانون العراقي النافذ وألزم الناس بالالتزام به منعا للفوضى والتجاوز، وقد تكرر ذلك في مواضع شتى ، وقد كانت من اول الداعين والمتصديين الى حالات الفساد الاداري والمالي التي تفشت في البلاد عقب سقوط النظام البائد بسبب انعدام المحاسبة وقد حرم التجاوز على الاموال العامة من قبل الموظف الذي يتجاوز على القانون ولا ينتظم في دوامه ويتخلف عن ادائه.

ثالثاً : الحث على التعايش السلمي

يتضح جيداً من خلال فتاوي ولقاءات المرجعية مع المكونات المختلفة من أبناء الشعب على اهتمام المرجعية الدينية بمسألة التعايش السلمي، وهذا الاهتمام لا يمكن قراءته بمعزل عن الظروف التي مرت بها المرجعية لاسيما ماعانته أبان حكم النظام السابق .وبعد ان حدث التغيير عام ٢٠٠٣، ومأفرزته العملية الديمقراطية من نتائج تفرض بتصدي الشيعة لمنصب رئاسة الوزراء، بقي الشيعة مستهدفون بشكل يومي ، وانتهى هذا الاستهداف أخيراً بهجوم داعش ٢٠١٤/١٠/٦ على الشيعة أولاً في المناطق الشمالية معلنين ان الهدف وراء ذلك هو النجف الاشرف وكربلاء المقدسة بشكل اساس، وكما قال أبو محمد العدناني وهو أحد أبرز قيادات تنظيم داعش والمتحدث باسمه في كلمة نشرت على مواقع الكترونية تعنى بأخبار الإرهابيين الذي أكد فيه عزم التنظيم على تصفية الحساب في كربلاء والنجف ، وهذا مما فرض على المرجعية الدينية مسؤوليات كبيرة منها مراقبة العملية السياسية و العمل على رعاية النسيج العراقي ، وهذا ما تطلب توازناً كبيراً في النظر إلى ذلك ، إذ ان المسؤولية تحولت إلى قضية قلق من ردة الفعل الانتقامية ، والحذر من استغلال صمت وصبر الأكثرية ، فتحملت المرجعية ثقل المسؤولية وبدأت بتوجيه التوصيات المستمرة لرعاية العملية الديمقراطية التي ترعى جميع المكونات، بدءاً من إقامة دولة مدنية تحفظ فيها الحقوق من خلال الصندوق الانتخابي إلى عملية المحافظة على القرار المشترك وعدم تهميش احد.

المرجعية الدينية برهنت في الاعوام التي تلت الاحتلال الامريكي وفي أشدّ الظروف قساوة أنّها بعيدة كلّ البعد عن أي ممارسة طائفية، وهي صاحبة المقولة الشهيرة عن أهل السنة: "لا تقولوا إخواننا بل قولوا أنفسنا" .

رابعاً : تحديد ملامح نظام الحكم في العراق

عندما سئل سماحة المرجع الأعلى السيد السيستاني (دام ظله) عن شكل نظام الحكم في العراق أجاب : "النظام الذي يعتمد مبدأ الشورى والتعددية واحترام حقوق جميع المواطنين" ، وأجاب في مورد اخر : "شكل العراق الجديد يرسمه الشعب العراقي

بجميع مذاهبه وقومياته وآلية ذلك هي الانتخابات النزيهة والشفافة"[٢] ، وفي هذه الاجابة كشف واضح عن رأي المرجعية وهدفها.

خامساً : حفظ دماء العراقيين

من اولويات المرجعية الدينية الحفاظ على ارواح العراقيين وممتلكاتهم ، وكانت المرجعية صمام الامان الذي يعمل على منع الفتن الطائفية لاسيما بعد تفجير المرقدين المقدسين في سامراء ، وهذا يؤكد الحرص الشديد على دماء ابناء العراق ومحاولة الابتعاد عن ما يؤدي الى اراقة قطرة دم واحدة..

ومهما بلغ الخلاف بين الفئات والطوائف المذكورة فليس من الحكمة إلغاء بعضها للبعض الاخر وتجاهلها ، والتعدّي عليها واخذ حقوقها ، لأن ذلك يكون سبباً:

١. لتعصب الطرف الذي تؤخذ حقوقه ـ مهما كان ضعيفاً ـ لواقعه، وتمسّكه به، والاستجابة لدعوات الكره، بنحو يزيد من فجوة الخلاف، ويمنع من فرص التلاقي والتقارب والحوار .

٢. يؤدّي إلى تأجج العواطف ، واستحكام العداء والحقد، بنحو قد ينفجر عن صراع دموي، وفتنة عارمة تضر بالجميع ، وتدمر البلد وتفتت وحدته.

٣. يكون ثغرة ومجالاً ينفذ منها الأعداء والذين يرمون بهذا البلد سوءاً

وقد اصدرت المرجعية بياناً بعد حادثة تفجير سامراء ما نصه : "لقد اراد المجرمون التكفيريون الذين ارتكبوا ذلك الاعتداء الاثم ان يجعلوا منه منطلقا لفتنة طائفية شاملة في العراق ، ظناً منهم انها تقربهم من تحقيق اهدافهم الخبيثة في هذا البلد العزيز ، وذلك بعد ان عجزوا عن اشعال نار الفتنة فيه لأكثر من عامين منذ بدء الإحتلال ، بالرغم من كل ما ارتكبوه من مجازر وحشية في مختلف الاماكن ولاسيما في المدن المقدسة النجف وكربلاء والكاظمية الى ان يصل وكما ندعو المسلمين وهم يحيون هذه المناسبة الحزينة ويعبرون عن مشاعرهم الجياشة تجاه ما تعرض له ائمتهم عليهم السلام من هتك واعتداء ان يراعوا اقصى درجات الانضباط ولا يأتي منهم قول او فعل يسي الى

المواطنين من اخواننا اهل السنة الذين هم براء من تلك الجريمة النكراء ولايرضون بها ابداً " .

ومن الامثلة التي تدلل على حرص المرجعية على الحفاظ على أرواح الأبرياء ، ماحدث في مدينة النجف الأشرف في آب٢٠٠٤م، أذ دخلت إحدى الجهات المسلّحة حالة من المواجهة والصراع والاشتباك المسلّح مع قوات الاحتلال، وقد اتخذت من حرم الإمام علي عليه السلام مقراً لها، وأرادت القوات العسكرية الدخول إلى النجف الاشرف بمساندة القوات الأمريكية؛ مما يعني انتهاك حرمة المدينة المقدسة وما لها من مكانة في نفوس المسلمين عموماً والعراقيين بوجه خاص، بادر السيد إلى حلّ النزاع بعد لقاءات متعددة بين الأطراف المتنازعة قام بها ممثلون عن سماحته، وقد أثمرت جهوده المباركة بحل الأزمة بعد أن عجز الكثيرون عن حلحلتها واستطاعت المرجعية بحكمتها ان تحافظ على أرواح المواطنين والمقاتلين ايضا وعودة الاستقرار والأمن للمدينة المقدّسة.

سادساً : المطالبة بالإصلاحات والالتزام بالقانون

" كانت هناك توجيهات مستمرة للحكومات التي تعاقبت على الحكم لتصحيح مسيرة الأداء الحكومي ، وقد لوحظ وبشكل واضح ان المرجعية الدينية أغلقت الباب بوجه السياسيين وكل من يريد استغلال اسمها ومنعت من استقبالهم احتجاجا على عدم الإجابة للمطالب التصحيحية لمسيرة السلطة وهو امر جعلها تمتنع عن تناول الجانب السياسي في بعض خطابها ، وقد اكد سماحة السيد السيستاني (دام ظله) مراراً على سوء استغلال السلطة وعلى ضرورة مكافحة الفساد من رؤية متقدمة زمنياً لأمور بات العراق يعاني منها الان ، وشدد على ضرورة تمكين القضاء من ممارسة دوره في محاسبة الفاسدين ومعاقبتهم" [٣]. واخرها توجيه اية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله الوارف للساسة العراقيين بضرورة التفات الى مطالب المتظاهرين في ظل التظاهرات التي عمت البلد بعد ٢٠١٩/١٠/١.

ان المرجعية الدينية اسهمت خلال الاعوام العصيبة الماضية في حقن دماء العراقيين، وكانت طوال تلك الاعوام ، حارسا للسلم الأهلي في العراق، ومدافعا عن وحدة

المجتمع. وعلى الرغم من ان آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله الوارف ، وهو رجل دين وليس رجل سياسة، فقد كشف عن عمق سياسي ، وأكد على مواقف غاية في الدقة، خففت كثيرا من غلو الهياج العاطفي الغرائزي، الذي أججته قوى متطرفة، في الشارع العراقي، لاسيما بعد تفجير مرقد الامامين العسكريين عليهما السلام، ومواقف المرجعية تسامت كثيرا عن ذكر اية عبارة تتعلق بالطائفية من قريب او بعيد .

سابعاً: المشاركة في الانتخابات

اكدت المرجعية على مسالة الانتخابات ومنها البيان الذي أصدره مكتب السيد السيستاني دام ظله بشأن الانتخابات التشريعية "إن الانتخابات النيابية تحظى بأهمية كبرى ولا سيما في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها العراق العزيز، وهي المدخل الوحيد لتحقيق ما يطمح إليه الجميع من تحسين وأداء السلطتين التشريعية (مجلس النواب) والتنفيذية (السلطة) ومن هنا فان سماحة السيد دام ظله- يرى ضرورة أن يشارك فيها جميع المواطنين من الرجال والنساء الحريصين على مستقبل البلد وبنائه وفق أسس العدالة والمساواة بين جميع أبنائه في الحقوق والواجبات، مؤكدا على أن الامتناع عن المشاركة لأي سبب كان سيعطي الفرصة للآخرين في تحقيق اهدافهم غير المشروعة ،"إن المرجعية الدينية العليا في الوقت الذي تؤكد على عدم تبنيها لأية مشاركة في الانتخابات فأنها تشدد على ضرورة أن يختار الناخب من القوائم المشاركة ما هي أفضلها واحرصها على مصالح العراق في حاضره ومستقبله وأقدرها على تحقيق ما يطمح إليه شعبه الكريم من الاستقرار والتقدم، ويختار أيضا من المرشحين في القائمة ما يتصف بالكفاءة والالتزام بثوابت الشعب العراقي وقيمه الأصيلة"[٤].

ثامناً: الموقف من الارهاب

بينت المرجعية المقدسة موقفها من الارهاب بشكل قاطع لايقبل التأويل ، وراي المرجعية يتمثل بماياتي:-

١. إن الإرهاب لا يمثل الإسلام الحقيقي بأي بوجه.

٢. ان البلدان التي تصدر الإرهاب ليس من البعيد ان تبتلى به.

٣. لا بد من تشكيل اللجان التحقيقية الدولية لمتابعة الجرائم التي لحقت بحق الابرياء.

تاسعاً:-اهتمام الحوزة بالقضية الاجتماعية

المرجعية العلمية بعلمائها أُريد أن يكون لها دور في حركة الأمة وبنائها الاجتماعي، فالإنسان عنصرٌ مُهمٌ ورئيسي في الرسالةِ الإسلامية والامة لديها مشاكل اجتماعية حقيقية، والرسالة الإسلامية رسالة كاملة، وفيها معالجة لكلِّ مشكلة ، والحوزة والمرجعية هي التي تقوم بذلك كله، من هنا تحتاج إلى الانفتاح على الأمةِ لحلِّ مشاكلها والرقي ببنيتها الاجتماعية. لذلك عالجت المرجعية وبشكل واضح العديد من المشاكل كالطلاق والجريمة والحسد والنزاعات ووالخ.

عاشراً: فتوى الدفاع الكفائي

"تعد فتوى الدفاع الكفائي من أبرز المواقف التي لايمكن ان يتجاوزها التاريخ وهي تضاف الى مواقف المرجعية من الاحداث الكبرى التي مر بها العراق ان لم تكن أبرزها"(٥)، ولم تكن فتوى الجهاد رد فعل من اجل الحرب والاقتتال ، إذ لا تؤمن المرجعية بعسكرة المجتمع ومنطق القوة ، ونلحظ في مجمل طروحات ومتبنيات المرجعية انها تدعو للحوار السليم والانفتاح والحكمة والسلم ، لذلك يمكن تصنيف الفتوى على انها (فتوى السلام) لان لها ابعاد انسانية كبيرة من خلال دعوتها الى تحرير الانسان والارض من بطش وقتل اعتى ارهاب عرفه العالم

نتائج فتوى الدفاع الكفائي

ان من أبرز نتائج فتوى الجهاد الكفائي انها خاطبت جميع العراقيين بجميع طوائفهم:-

١- المرجعية تدعو للانخراط في صفوف القوات الامنية حصرا.

٢- كان البعد الوطني الوحدوي هو الاقوى في مفردات فتوى الجهاد الكفائي، اذ ان الخطاب كان لعامة المواطنين وليس للمسلمين او الشيعة فقط.

٣- تصف المرجعية كل من يقتل في معارك الدفاع عن العراق بالشهداء، مهما كان انتمائه.

٤-اعطت الفتوى زخم كبير للقوات الامنية وعززت من الروح المعنوية لمختلف المؤسسات الامنية .

٥- لقد كان للجهاد الكفائي الذي أعلنته المرجعية الأثر الأكبر والحاسم في الحيلولة دون تقسيم العراق، ومنع داعش من التسلط على البلاد ، وان تلك المهمة هي أشرف وأقدس المهمات حيث الحفاظ على وحدة العراق، فاستطاعت المرجعية ممثلة بالمرجع السيستاني (دام ظله)ان توظف كثير من الممكنات العميقة التي تملكها قوته في صيانة وحدة العراق.

٦- منعت ارجاع العراق تحت البند السابع والوصاية الدولية .

٧-عززت الفتوى من القانون وهيبة الدولة واعطت دعم كبير للمؤسسة الامنية.

٨- اعطت امكانية لإصلاح المنظومة السياسية والامنية .

٩- حشدت المجتمع العالمي والمنظمات الدولية تجاه رعاية النازحين .

أراد الكثير من الاعداء ان يحرف الفتوى المقدسة من خلال تصوريها على انها قتال سني شيعي لكن حكمة وهدوء وحركة المرجع السيد السيستاني (دام ظله) استطاع إيجاد مساحة تأييد وغطاء سياسي محلي ودولي واقليمي لها ، وهو يعرف ان العراق يدخل ضمن صراع إقليمي ودولي وعليه سعي لأبعاد العراق عن ذلك بكل الوسائل المتاحة، وقد نجح في ذلك الى حد كبير.

عاشراً: الاهتمام بالنازحين وعوائل الشهداء

ومن الأدوار التي قامت بها المرجعية الدينية هي رعاية عوائل الشهداء والجرحى والمفقودين فهي لم تكتف بتقديم الاموال العينية بل شملتهم برعايتها الابوية وتابعت امورهم بشكل خاص، ولم تنقطع في ارسال الوفود التي تمثلها الى جبهات القتال لزيادة الدعم المعنوي للمقاتلين .

وهنا يلحظ ان اغلب خطب الجمعة للمرجعية الدينية تؤكد على موضوعة الاهتمام بالنازحين، من المواطنين سواء المسلمين او الايزيديين او المسيحيين او الشبك، الذين

فقدوا مساكنهم بسبب التنظيم الارهابي الذي قتل الكثير من الرجال، وسبى العديد من النساء، وتسبب في نزوح عشرات الآلاف من العوائل.

ومن كلام المرجعية بهذا الخصوص "أوصيكم إخواني بالنازحين خيراً هؤلاء أبناء بلدنا هؤلاء نزحوا قسراً وتركوا ديارهم وأوطانهم ومدنهم، أوصيكم بهم خيراً، راعوا مشاعرهم وتعاملوا معهم بالحسنى، لا يصدر من أيّ واحدٍ منكم كلامٌ جارحٌ بحقّ أيّ نازح حتى لو صدر من البعض تصرّفات غير مقبولة، هؤلاء يعانون الشيء الكثير من الصعب جداً هكذا يترك مدينته يترك بيته يترك معاشه ورزقه ويعاني في هذه الغربة، نوصيكم بهم خيراً، الله تعالى سيفرّج عن هذا الشعب ويفرج عن النازحين ولكن يبقى شيء مهم، ما هو موقفنا في هذه المعركة التي ندافع فيها عن العراق وعن مقدسات العراق وأعراض المواطنين، ما هو موقفنا تجاه هؤلاء النازحين، هم إخواننا وأبناء بلدنا؟ لابدّ أن تكون لنا وقفة معهم نعينهم نساعدهم بقدر ما لدى الإنسان من إمكانات مالية أو حتى معنوية"

فلقد اولى مكتب المرجع السيد السيستاني اهتمام بالغ و شكل خلية ازمة داخل المكتب مهمتها الاساس تقديم المساعدات والمعونات المادية والعينية بمختلف المناطق التي تم تحريرها ، علماً ان كل الجهود التي يقوم بها مكتب المرجع الاعلى من تقديم المساعدات والمعونات ماهي الا جهود وامكانات من المرجعية الدينية ولا علاقة للسلطة بها ، وان اولى حملات الاغاثة كانت لمدينة حديثة والبغدادية وكانت الظروف الامنية في غاية الصعوبة وتقديم المساعدات تحت النار واصعب الامور التي تواجهنا في استحصال الموافقات الامنية لتقديم نلك المساعدات فهنالك معاناة امنية كبيرة في تلك المناطق التي تحتاج المساعدات العاجلة دائماً ماتكون غير مؤمنة وندخل لها أحياناً بجهود شخصية ومجازفات كي نوصل تلك المساعدات للأهالي لان اغلب تلك المدن عانت بشكل كبير على المستوى الغذائي والصحي، وعن الية التوزيع المساعدات".

وتتضمن وأبرز المساعدات التي يتم تقديمها للنازحين بمختلف المحافظات تتضمن:

١- مواد غذائية متنوعة وحليب للأطفال .

٢- مساعدات مالية نقدية
٣- بطانيات وخيم وفرش وملابس .
٤- ارسال الجرحى للعلاج خارج العراق
٥- فتح مخيمات للنازحين .
٦- وجبات طعام مغلفة.

وفي هذا ذكر رئيس ديوان الوقف السني الدكتور عبد اللطيف الهميم ان دور المرجع السيد السيستاني في مواجهة داعش كان له الاثر الاكبر في وحدة العراق واعطاء الزخم الشعبي وعدم الانكسار ولولا حكمته لاقتطع داعش مساحات من ارض العراق، واننا كوقف سني لانذهب لمكان فيه نازحين الا ووجدنا جهود مكتب المرجع السيستاني قد سبقتنا في تقديم الخدمة.

احدى عشر: الصمت الواعي

الاصل في عمل المرجعية هو صيانة الشأن المجتمعي إلا إذا تطلب الحال إن تتدخل المرجعية في صنع الدولة حينئذ تتدخل - استثناء - وتحت مقتضى الضرورة لصنع (دولة تؤمن حماية الجميع من خطر مصادرة حقوقهم السياسية و المدنية ومصادرة مصالحهم و تطلعاتهم وهذا ما حصل في مسألة كتابة الدستور العراقي بعد سقوط النظام السابق ٢٠٠٣)[٦] ، لذا فالصمت في موارد عديدة لايعني عدم متابعة المرجعية للأحداث وعدم تفاعلها معها، لكنها اقدر على تشخيص المواقف، وربما كان الصمت في بعض الموارد ابلغ واحجى.

تعمل المرجعية الدينية على وحدة المسلمين وجمع كلمتهم وتقف بالمرصاد لكل ظاهرة او اعتداء ، كما تقوم بدور مهم في إصلاح شؤون المسلمين ومعالجة قضايا الامة ، وتلتزم المرجعية موقف الصمت الواعي والمراقب الدقيق لكل الاحداث، لكنها لاتتدخل بشكل مباشر فموقفها اشمل واقوى واشد تأثيرا " إلا إذا كان الأمر مصيريا يتعلق باحوال الناس ومصالحهمً . وهو امر تقرره المرجعية وفق معاييرها الخاصة .

موقف المرجعية من تظاهرات تشرين

(على الحكومة تدارك الأمور قبل فوات الأوان)، موقف أصدرته المرجعية الشيعية في النجف بعد أربعة أيام فقط من اندلاع الاحتجاجات، واستمرت متابعة التظاهرات بعين ثاقبة من قبل المرجعية المباركة، حيث شكلت خطب الجمعة الصادرة عن السيد السيستاني انعطافة واضحة لصالح الشارع وانتقادا صريحا للسلطات العراقية، وإذا ما تأملنا تسلسل الأحداث سنجد أنّ موقف المرجعية العليا في النجف ثابتٌ وواضحٌ تجاه تأييد المظاهرات، بيد أنّها في نفس الوقت رفضت كل اعمال التخريب والحرق ونادت بضرورة المحافظة على ارواح المواطنين وممتلكاتهم، وهناك جملة من النقاط والتوصيات التي نادت بها المرجعية يمكن اجمالها بماياتي:-

١-ضرورة المحافظة على سلمية التظاهرات والتأكيد على اجتناب العنف والعنف المفرط، وجاء في نص البيان الذي قرأه ممثل المرجعية الدينية العليا "إنّ المحافظة على سلمية الاحتجاجات بمختلف أشكالها تحظى بأهمية كبيرة، والمسؤولية الكبرى في ذلك تقع على عاتق القوات الأمنية بأن يتجنبوا استخدام العنف في التعامل مع المحتجين السلميين فانه مما لا مسوغ له ويؤدي الى عواقب وخيمة.

٢- اكدت المرجعية ان التظاهر السلمي حق لكل عراقي بالغ كامل، به يعبّر عن رأيه ويطالب بحقه، فمن شاء شارك فيه ومن لم يشأ لم يشارك، وليس لأحد أن يلزم غيره بما يرتئيه.

٣-اكدت المرجعية الدينية على ادانتها ورفضها للاعتداءات التي تعرض لها المتظاهرون السلميون والعديد من عناصر القوات الامنية خلال الاحتجاجات التي شهدتها البلاد في الاسبوع السابق كما ادانت ما وقع من احراق واتلاف بعض المؤسسات الحكومية والممتلكات الخاصة في تلك المظاهرات.

٤- حملت المرجعية الدينية الحكومة والاجهزة الامنية مسؤولة عن الدماء الغزيرة التي اريقت سواء من المواطنين الابرياء او من العناصر الامنية المكلفة بالتعامل معها وليس بوسعها التنصل عن تحمل هذه المسؤولية الكبيرة هي مسؤولة عندما يقوم بعض عناصر

الامن باستخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين ولو بسبب عدم انضباطهم وانصياعهم للأوامر الصادرة اليهم او لعدم كونهم مؤهلين او مدربين في التعامل مع الاحتجاجات الشعبية بحيث يتجنب عن وقوع الضحايا في صفوف المشاركين فيها."

٥-حملت المرجعية العليا "الحكومة المسؤولية عندما تقوم عناصر مسلحة خارجة عن القانون باستهداف المتظاهرين وقنصهم والتعدي على وسائل اعلام معينة بهدف ارعاب العاملين فيها كما انها مسؤولة عندما لا تحمي عناصرها الامنية المواطنين والمؤسسات الحكومية والممتلكات الخاصة من اعتداءات عدد قليل من المندسين في المظاهرات من الذين لم يريدوا لها ان تبقى سلمية خالية من العنف."

٥- ادانت المرجعية الدينية بشدة ما جرى من إراقة للدماء البريئة واعتداءات جسيمة بمختلف أشكالها وابدت تعاطفها مع ذوي الشهداء الكرام ومع الجرحى والمصابين وتؤكد على تضامنها مع المطالب المشروعة للمتظاهرين السلميين كما بينت ذلك في مظاهرات الاعوام السابقة ايضا."

٦-اكدت المرجعية على تضامنها مع المطالب المشروعة للمتظاهرين السلميين كما بينت ذلك في مظاهرات الاعوام السابقة ايضا."

٧- لم تتهم المرجعية احدا بالوقوف خلف التظاهرات بينما ذهب الكثير الى القول ان الغرب وأمريكا ودولٌ عربية تسهم في تأجيج التظاهرات، وذهب غيرهم الى انها فوضى وفتنة هدفها تقسيم الشعوب يؤجّجها فلول البعث و تستهدفُ محور المقاومة ولم نجد في خطاب المرجعية، أيّة مفردات متعلقة بالتآمر والعمالة، وأحداث الشغب،.

٨- اكدت المرجعية عدم احقية اي جهة أو طرف إقليمي أو دولي مصادرة إرادة العراقيين، في إشارةٍ إلى اتهام البعض للمتظاهرين بالعمالة للخارج، وإثارة الشغب، وأنّ المطالب تنحصر في الطرق القانونية فقط.

٩- اكدت المرجعية الدينية إنَّ الإصلاح الحقيقي، والتغيير المنشود لإدارة البلاد ينبغي أنْ يكون بالطرق السلمية، وينبغي مكافحة الفساد، وإلغاء امتيازات كبار المسؤولين.

١٠- يلحظ أنّ المرجعية كررت التأكيد على رفض التدخل الخارجي، ومنع تدخل الأطراف الخارجية في الشأن العراقيّ.

١١ -تشكيل لجانٍ قضائيةٍ مستقلةٍ للتحقيق ومتابعة سير المظاهرات.

١٢-نادت المرجعية مراراً وتكراراً بحصر السلاح بيد الدولة العراقية.

١٣ -اكدت المرجعية على ضرورة تلبية مطالب المحتجين المشروعة.

الخاتمة الاستنتاجات والتوصيات

تحليل بيانات المرجعية

١-كل عبارات المرجعية ومصطلحاتها منتقاة بشكل موضوعي ودقيق جداً فهي اكثر تسامحا ولا تنتمي لمفردات قاموس الأدب السياسي الديني التي شاعت وانتشرت بعد عام ٢٠٠٣.

٢- خلت لغة المرجعية، من أي مفردة دينية أو مذهبية من تلك المفردات التي بدأ بعض العراقيون يتداولونها خلال الاعوام القليلة الماضية في خطاب أحزاب الإسلام السياسي، ولدى (البعض) من السياسيين.

٣-احتوت خطب وبيانات المرجعية على كلمات ومفردات مدنية محببة، مثل (العراق العزيز، مصالح البلد، تقديم الخدمة للشعب ،المواطنون العراقيون، الشعب العراقي الكريم، التقدم والتنمية) بعد ان كادت هذه المفردات تغيب نهائيا خلال فترة الاعوام الماضية من خطاب أحزاب الإسلام السياسي.

٤-التأكيد على مبدأ التعايش السلمي والمجتمعي وتقبل الاخر ونبذ التطرف والعنف ، وهذا يؤسس لثقافة مدنية متقدمة، متسامحة، منفتحة على الآخر، وبعيدة عن الانغلاق ورفض الاخر.

٥-لم تغفل المرجعية مستجدات العصر ، فنصوص المرجعية تؤكد على ضرورة النظام المدني الديمقراطي (الانتخابات)، أي تحكيم أرادة الشعب العراقي كله، وهو أسلوب سياسي يتلائم مع معطيات العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.

٦-خلت نصوص المرجعية من أي ميل او مدح او تمجيد او ترجيح لاي شخصية او جهة او تيار او منظمة سياسية كانت او اجتماعية او ثقافية ، والمرجعية بسلوكها هذا قدمت المثل الاعلى في الحيادية والوقوف على مسافة واحدة بين جميع الاديان والمكونات والتيارات، وقد نجد من سيحاول توظيف هذا البيان او ذاك لصالحه إلا أن هذا في حالة حدوثه لن تكون المرجعية مسؤولة عنه. فالنص واضح جدا في حيادتيه .

التوصيات

يمكن النظر الى مجموعة من الفرص التي يمكن ان تسهم في وضع الحلول لمعالجة الواقع، وهذه النقاط شخصتها المرجعية الدينية بدقة ووضوح من خلال خطبها ومواعظها، ومن خلال ما تقدم يوصي الباحث بجملة من التوصيات منها:

١-الالتزام الكامل بخطب واراء ومواعظ المرجعية الدينية كونها صمام الأمان لكل العراقيين.

٢- عدم تسخير وتوجيه خطب المرجعية لخدمة فئة او طائفة او جهة سياسية او اجتماعية او تيار معين.

٣- العمل على توحيد الرؤى باتجاه دعم السلطة العراقية لتستطيع محاربة قوى الإرهاب في العراق ومتابعة تنفيذ الإصلاحات لتنهض بالبلد إلى الأحسن.

٤- الأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر المرجعية الدينية في الإرهاب ومسبباته والوقاية منه.

الملخص:

تناول البحث دور المرجعية الدينية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ مع اشارة وتأكيد خاص على موقفها من تظاهرات تشرين ، وهو دور امتاز بالعمق والعطاءِ الفكري الثر والمواقف الحاسمة ، وحقيقة الامر ان البحث والاستنتاج عن دور المرجعية الدينية في العراق لا يمكن ان يعطى استحقاقه وحقيقته دون التوسع في البحث ليشمل الاصول الفكرية لطروحات المرجعية وعمقها الفقهي والفكري من مجمل التطورات والاحداث السياسية والاجتماعية بعد عام ٢٠٠٣،وتحليل خطابها الديني والسياسي، وبما اننا ملزمين بمحددات هذه الورقة البحثية عدديا وموضوعيا سنختصر البحث فقط عن ابرز

المواقف التي تبنتها المرجعية ودعت اليها والتي اسهمت بشكل محوري بإحداث تغييرات مهمة على مستوى تحقيق الامن والاستقرار ومنع حدوث الفتنة الطائفية.والمخطط لها عالمياً واقليمياً وستكون وقفتنا استثنائية مع فتوى الجهاد الكفائي بوصفها فتوى تاريخية حملت شجون الامة وتطلعاتها وحافظت على بقائها وكيانها.

ان العَطاء الفكري اللامحدود للمرجعية الدينية وماصدر عنها من تعليمات عبر الفتاوي والتعليمات والمواعظ كان هو الاساس والمادة الخام التي اقتطف منها الباحث استنتاجاته وتحليلاته ، اما التأكيد على فتوى الدفاع الكفائي فيأتي لاهمية الموضوع وانعكاساته السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل التقلبات والاحداث التي عمت المنطقة والعالم أبان تلك المدة.

ان المنهجية التي اتبعها الباحث فهي منهجية التحليل الوصفي التحليلي المستند على التجربة الفكرية والاحداث المرحلية ، وجاءت هيكلية البحث لتبرز تلك الاحداث والمواقف وفق تسلسل زمني ابتدأ منذ عام ٢٠٠٣ حيث أكدت المرجعية على رفض الاحتلال بأنواعه كافة وماتبع ذلك من مواقف واحداث.

The role of religious authority in the Iraqi political scene after ٢٠٠٣ With special reference to the October demonstrations

Prof. Dr. Hussain Aliwi Nasser Al-Zayadi
Dhi Qar University - College of Arts

The research dealt with the role of the religious authority in Iraq after ٢٠٠٣ with a special reference and emphasis on its position on the October demonstrations, a role that was distinguished by its depth, rich intellectual giving, and decisive positions. The research to include the intellectual origins of the reference's proposals and their jurisprudential and intellectual depth from the overall political and social developments and events after ٢٠٠٣, and the analysis of its religious and political discourse, and since we are bound by the determinants of this research paper numerically and objectively, we will shorten the search only for the most

prominent positions adopted by the reference and called for it, which contributed pivotally to bringing about changes It is important at the level of achieving security and stability and preventing the occurrence of sectarian strife. It is planned globally and regionally. Our stance will be exceptional with the fatwa of sufficient jihad, as it is a historical fatwa that carried the nation's sorrows and aspirations and preserved its survival and entity.

The unlimited intellectual giving of the religious authority and the instructions issued by it through fatwas, instructions and sermons were the basis and raw material from which the researcher extracted his conclusions and analyzes. As for the emphasis on the fatwa of sufficient defense, it comes to the importance of the subject and its political, social and economic repercussions in light of the fluctuations and events that swept the region and the world during that period. .

The methodology that the researcher followed is the analytical descriptive analysis methodology based on the intellectual experience and the interim events, and the structure of the research came to highlight those events and situations according to a chronological sequence that started since ٢٠٠٣, where the reference confirmed the rejection of all kinds of occupation and the subsequent situations and events.

الهوامش:

(١) علاء عزيز كريم، موقف الحوزة العلمية في النجف الاشرف من التطورات السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٢٤، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية للعلوم الانسانية ،جامعة بابل ، ٢٠٠٧، ص٥.

(٢) النصوص الصادرة عن مكتب السيد السيستاني ، حامد الخفاف ، ٣٠١- ٣٠٢

(٣) النصوص الصادرة ، ٢٧٣

(٤) للمزيد ينظر صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، منتدى المعارف ،بيروت.، ٢٠١٠م

(٥) للمزيد حول تلك الاحداث ينظر:- عباس جعفر محمد الإمامي ، الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث، دار العلم للنابهين، بيروت، ٢٠١١م ، عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، بيروت،١٩٧٢م.

(٦) حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن المرجعية .

المصادر:

١. علاء عزيز كريم، موقف الحوزة العلمية في النجف الاشرف من التطورات السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٢٤، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية للعلوم الانسانية ،جامعة بابل ، ٢٠٠٧، ص٥.

٢. النصوص الصادرة عن مكتب السيد السيستاني ، حامد الخفاف ، ٣٠١- ٣٠٢

٣. عباس جعفر محمد الإمامي ، الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث، دار العلم للنابهين، بيروت، ٢٠١١م

٤. عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، بيروت،١٩٧٢م.

٥. صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، منتدى المعارف ،بيروت.، ٢٠١٠م